15 فلساً ربحية السهم.. وتوصية بتوزيع 7 فلوس نقداً

«الخليج»: 43 مليوناً أرباح 2016 بنمو 10٪

أعلن بنك الخليج نتائجه المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، وحقق البنك صافي ربح بمقدار 43 مليون دينار وبلغت ربحية السهم 15 فلسا، أي بزيادة نسبتها 10٪ عن السنة السابقة. وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 7 فلوس للسهم عن عام 2016، أي بزيادة نسبتها 75٪ مقارنة بـ4 فلوس للسهم عن السنة الماضية.

وقال البنك في بيان صحافي ان جودة القروض استمرت في التحسن، فقد انخفض إجمالي تكاليف الائتمان (المخصصات المحددة بالإضافة إلى عمليات الشطب) بنسبة 16٪ ليبلغ 72 مليون دينار، مقارنة بمبلغ 85 مليون دينار في عام 2015. أما القروض غير المنتظمة فقد انخفضت إلى 93 مليون دينار، أي بنسبة 2,4٪ من إجمالي القروض، وهي مستويات لم يشهدها البنك منذ عام 2007.

وتعليقا على هذه النتائج، صرح رئيس مجلس إدارة بنك الخليج عمر قتيبة الغانم قائلا: «سجلت السنوات الثلاث الماضية علامات بارزة في عملية التحول الاستراتيجي لبنك الخليج، الأمر الذي استطاع البنك من خلاله المضي قدما وبثبات على مسار النمو واستيفاء عدد من أهدافه الاستراتيجية الرئيسية. واليوم، يسعدني أن أعلن بأن بنك الخليج استمر في تحقيق نسب نمو مضاعفة لصافي إيراداته، على الرغم من المنافسة الحادة التي تسود القطاع المصرفي، والتحديات التي تطغى على البيئة الاقتصادية».

وقال «يتمتع البنك بمعدل قوي لكفاية رأس المال يبلغ 18,5٪، وهو أعلى بكثير من المعدل الرقابي المطلوب والبالغ 14٪. وقد تم تعزيز رأسمال البنك بالإصدار الناجح للشريحة الثانية من رأس المال بمقدار 100 مليون دينار في مايو 2016. وظلت أصول البنك ثابتة، حيث بلغت 5,467 مليارات دينار، بينما ارتفع إجمالي حقوق المساهمين بواقع 7٪، ليبلغ 573 مليون دينار أما قروض العملاء فقد انهت العام بمقدار 3,446 ملايين دينار وفيما يتعلق بالربحية، فقد بلغت ربحية السهم 15 فلسا في نهاية 2016، مقارنة بمقدار 13 فلسا في نهاية 2015. وبلغت نسبة العائد على متوسط الأصول 0,79٪، مقارنة بنسبة 0,72٪ في العام 2015، والعائد على متوسط حقوق المساهمين 7,73٪، مقارنة بنسبة 7,43٪ للسنة السابقة».

عمر قتيبة الغانم

المقر الرئيسي لبنك الخليج

تصنيف البنك «A»

وواصل بنك الخليج تحقيق التصنيف في المرتبة «A» من أكبر ثلاث وكالات عالمية للتصنيف الائتماني. فقد قامت تلك الوكالات بتصنيف البنك على النحو التالي: وكالة موديز إنفستورز سيرفسز (A3)، وكالة فيتش (A+) ووكالة ستاندارد آند بورز (A-). وخلال العام، قامت الوكالات الثلاث بتثبيت تصنيفات البنك، ونظرته المستقبلية المستقرة وقدرته على تحقيق الإيرادات.

وأوضح الغانم أن تثبيت تصنيف بنك الخليج من حيث الاستقرار والقدرة على تحقيق الأرباح من قبل وكالات التصنيف الائتماني الثلاث يؤكد استمرارنا في بذل الجهود بهدف تحقيق المنفعة لمساهمينا، وتقديم الخدمات الفائقة إلى عملائنا الأوفياء.

وكان نمو بنك الخليج وسلامة أوضاعه محل تقدير من جانب قطاع الخدمات المالية والقطاع المصرفي على المستويين الإقليمي والعالمي. فقد حصل بنك الخليج على جوائز إقليمية، تضمنت جائزة «أفضل منتج لبطاقة ائتمان في الشرق الأوسط عن برنامج مكافآت الخليج»، وجائزة «أفضل تطبيق لتكنولوجيا أمن المعلومات عبر الإنترنت والهاتف النقال للعام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» وجائزة «أفضل تطبيق لتكنولوجيا إدارة مخاطر الأعمال للعام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» من مجلة «إيجن بانكر». وفي نهاية العام 2016، تلقى بنك الخليج إشعارا من «عالم غينيس للأرقام القياسية» يفيد بأنه قد فاز بجائزة «أكبر جائزة مرتبطة بحساب مصرفي في العالم» عن جائزة المليون دينار المقدمة من خلال حساب الدانة. وتلقى بنك الخليج الجائزة اثناء السحب السنوي الذي أقيم بتاريخ 5 يناير 2017.

واختتم قائلا: «أود أن أتقدم بالشكر إلى عملائنا الكرام على ثقتهم المستمرة في بنك الخليج. كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى مساهمينا، ومجلس الإدارة، وإلى بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال، على دعمهم المتواصل طوال العام. ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى جميع موظفي البنك على تفانيهم ووجودهم المستمر كجزء من أسرة بنك الخليج».

الغانم: البنك يتمتع بمعدل قوي لكفاية رأس المال يبلغ 18,5٪

تراجع القروض غير المنتظمة إلى 93 مليون دينار

انخفاض تكاليف الائتمان 16٪ بالغة 72 مليون دينار

تعزيز رأسمال البنك بـ 100 مليون دينار في مايو الماضي

أصول «الخليج» ثابتة عند 5,46 مليارات دينار.. وزيادة حقوق المساهمين 7٪

البنك مستمر في تحقيق نسب نمو مضاعفة لصافي إيراداته

تثبيت تصنيف «الخليج» يؤكد الاستمرار في تحقيق المنفعة للمساهمين

5,5 فلوس ربحية السهم

أرباح «ألافكو» تقفز 72٪ بالغة 5 ملايين دينار بالربع الأول

قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات أحمد الزبن: إن الشركة حققت صافي ربح بلغ 5,2 ملايين دينار للربع الأول من السنة المالية 2017 التي بدأت في الأول من أكتوبر الماضي، محققة بذلك ارتفاعا بنسبة 72٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وقد بلغت ربحية السهم للربع الأول 5,5 فلوس.

وقال الزبن في تصريح صحافي عقب اجتماع مجلس الإدارة: إن الإيرادات التشغيلية ارتفعت بنسبة 28٪ خلال الربع الأول من السنة المالية الحالية مقارنة بالعام الماضي، وذلك بفضل العمليات التشغيلية التي قامت بها ألافكو في الفترة الماضية والتي ساهمت في نمو الأداء التشغيلي، حيث قامت ألافكو بإضافة 14 طائرة إلى أسطولها خلال العام الماضي عن طريق الشراء وإعادة التأجير على شركات خطوط الطيران والشراء مع عقود ايجار قائمة من شركات تأجير أخرى.

وأضاف الزبن أن ألافكو ستبدأ في العام الحالي بتسلم باكورة طائراتها الجديدة ضمن الاتفاقيات التي تعاقدت ألافكو بموجبها على شراء 117 طائرة جديدة من إيرباص وبوينغ، والتي سيتم تسلمها خلال الخمس سنوات المقبلة. وقد نجحت ألافكو في توسيع أسطولها إلى 59 طائرة مؤجرة على 19 شركة طيران في 13 دولة.

وأكد الزبن على قدرة الشركة في تحقيق طموحات مساهميها وإرضاء عملائها.

احمد الزبن

يمتلك خبرة لأكثر من 20 عاماً بمجال الطيران

«الجزيرة» تعين روهيت راماشاندران رئيساً تنفيذياً جديداً

أعلنت شركة طيران الجزيرة عن انضمام روهيت راماشاندران إليها وتعيينه كرئيسا تنفيذيا جديدا لها ابتداء من امس. ويتمتع راماشاندران بخبرة تمتد لأكثر من 20 عاما في مجال الطيران بالجانب التجاري والتشغيلي.

وقد عمل راماشاندران في شركات طيران عالمية وإقليمية قبل انضمامه إلى طيران الجزيرة، منها الخطوط الجوية السنغافورية، والخطوط الجوية الهولندية، ومؤخرا في العربية للطيران وشركاتها التابعة، حيث كان مسؤولا عن تحقيق عائدات سنوية تصل إلى 1,4 مليار دولار أميركي.

روهيت راماشاندران

وتعليقا على هذا التعيين قال رئيس مجلس إدارة طيران الجزيرة مروان بودي: «بالنيابة عن مجلس الإدارة، نرحب بانضمام راماشاندران إلى الشركة، ونتطلع للعمل معه على تطوير استراتيجية الشركة للسنوات المقبلة وتنفيذها من خلال ترأسه وإدارته للفريق التنفيذي والاستمرار في تحقيق آفاق جديدة طموحة ونجاحات مستقبلية واعدة».

من جهته، قال راماشاندران: «إن سوق السفر في الكويت يحتوي على فرص نمو واعدة لطيران الجزيرة، ليس فقط في سوق السفر التقليدي، بل في تطوير المرافق التي تخدم العميل قبل مرحلة السفر وعلى الارض. وأتطلع للعمل مع فريق الإدارة التنفيذي ومجلس الإدارة على تحقيق هذه الفرص في المستقبل القريب».

برأسمال من 18 مليون دولار إلى 550 مليون دولار

«كامكو»: فتح باب الاكتتاب لصندوق «الأسهم الإسلامية»

أعلنت شركة كامكو للاستثمار عن حصولها على موافقة هيئة أسواق المال لتأسيس صندوق كامكو للأسهم الإسلامية، وطرح وحدات الصندوق للاكتتاب العام برأسمال متغير، تبلغ حدوده من 18 مليون دولار الى 550 مليون دولار.

وبحصولها على موافقة هيئة أسواق المال، كشفت كامكو عن فتح باب الاكتتاب العام الأولي للمستثمرين من الافراد والشركات الراغبين في تحقيق عوائد جاذبة ومدروسة المخاطر على المدى الطويل، لاسيما ان الصندوق يهدف إلى تحقيق أداء يتفوق على المؤشرات المعيارية عبر الاستثمار في الأوراق المالية للشركات في جميع أنحاء العالم والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ويسمح الصندوق، الذي يدار من قبل كامكو بالتعاون مع شركة ويلنغتون للإدارة ـ الشركة العالمية المزودة للخدمات الاستثمارية، للمستثمرين الراغبين في الاكتتاب العام بالصندوق بحد أدنى 1000 وحدة بقيمة 10 دولارات للوحدة الواحدة (قيمة الوحدة عند التأسيس).

من جهته، قال الرئيس التنفيذي لقطاع الأصول صلاح الوهيب: «يأتي إطلاق كامكو للصندوق انسجاما مع خطة الشركة في التركيز على طرح المنتجات الاستثمارية المبتكرة والمتميزة لخدمة عملائنا وتحقيق أهدافهم الاستثمارية، من خلال فريق عملنا المتمرس وذي الخبرة الممتدة في إدارة الصناديق الاستثمارية في أسواق الأسهم».

وأضاف الوهيب أن إطلاق الصندوق يأتي أيضا إيمانا من كامكو بحاجة السوق المحلي والمستثمرين لمزيد من المنتجات الاستثمارية المميزة، ومع أهمية تنويع مصادر العائد على الاستثمار في إطار تركيز عال على تقليل المخاطر، وبما يتفق مع استراتيجيتنا المتواصلة من أجل خدمة شريحة العملاء المتنامية لتحقيق أفضل العوائد لهم.

وأوضح أن قرار الاستثمار في الأسهم الإسلامية العالمية يأتي من منطلق جدوى العائد المترتب على الاستثمار ومتانة القطاع وجاذبية الأسواق الإقليمية والعالمية، فضلا عن الطلب المتزايد على أدوات الاستثمار التي تعمل بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية. ولفت إلى أن صندوق كامكو للأسهم الإسلامية من المنتجات الاستثمارية التي تتميز بسهولة إجراءات الاشتراك والاسترداد والتي تتم بشكل أسبوعي مما يجعله أكثر ملاءمة للمشتركين والمكتتبين.

صلاح الوهيب

ألف دينار حد أدنى وبقيمة 10 دولارات للوحدة الواحدة

«إستراتيجي&»: رفع الكفاءة التشغيلية من 10 إلى 20٪

165 مليار دولار توفرها دول الخليج حال زيادة مشاركة «الخاص» في الاقتصاد

حدد تقرير صادر عن شركة «استراتيجي&» 3 عناصر أساسية لضمان نجاح مشاركة ناجحة للقطاع الخاص، وهي اولا: وضع سياسة عامة تحكم مشاركة القطاع الخاص، ثانيا: دعم ذلك من خلال إطار قانوني، ثالثا: تطوير بنية مؤسسية مخصصة لقيادة مشاركة القطاع الخاص في البلاد.

وقال التقرير انه بإمكان دول الخليج توفير 165 مليار دولار في النفقات الرأسمالية حتى العام 2021 في حال استطاعت زيادة مشاركة القطاع الخاص في اقتصاداتها، ويمكن أيضا تحقيق 114 مليار دولار على شكل إيرادات من مبيعات أصول المرافق العامة والمطارات، وما يصل إلى 287 مليار دولار من بيع أسهم في شركات مساهمة عامة. وتستطيع دول الخليج أيضا تضييق فجوة الابتكار مع البلدان الأخرى، وتعزيز تقديم الخدمات العامة، إلى جانب تحسين بنيتها التحتية.

وفي حال رفع مستوى مشاركة القطاع الخاص، يمكن لهذه الدول تحقيق الكفاءة التشغيلية من 10 إلى 20٪، وخفض العجز في الميزانية الحكومية. ويمكن للمشاركة الأعلى أن تساعد أيضا دول الخليج على تقليل فجوة الابتكار مع البلدان الأخرى. وخلال الفترة من العام 2013 و2015، جاء 70٪ من الابتكارات العالمية من القطاع الخاص، مقابل 13٪ من القطاع غير الربحي، و8٪ فقط من القطاع العام.

وقال التقرير انه في الآونة الأخيرة، تواجه دول الخليج بعض التحديات طويلة المدى لاستدامة اقتصاداتها بسبب الاعتماد الكبير على النفط في الإيرادات الحكومية (73٪ من العائدات و82٪ من الصادرات ترتبط بالنفط)، كما أن انعدام التنوع والمهارات في القوى العاملة يخلق أسواق عمل غير متوازنة (على سبيل المثال في السعودية، لا تشارك 78٪ من النساء في القوة العاملة.

كما أن 54٪ من القوة العاملة تكون أساسا من الأجانب)، والحاجة المتزايدة للاستثمار في الخدمات العامة، مثل الرعاية الصحية والبنية التحتية والتعليم (على سبيل المثال، تستثمر الإمارات 300 مليار دولار في البنية التحتية حتى العام 2030)، ونظام اقتصادي غير متطور للابتكار، علما بأن ذلك يعد المحرك الرئيسي للقدرة التنافسية الوطنية.

287 مليار دولار يمكن تحققها من بيع أسهم في شركات مساهمة عامة

يمكن تضييق فجوة الابتكار مع البلدان الأخرى وتعزيز الخدمات العامة